Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.21/Rev.1
البند 9(هـ)(ii) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية مصر العربية

من أجل

مشروع إدارة موارد مطروح – المرحلة الثانية

Document # 302435
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
مجمل القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع مصر	4
الجزء الثاني –	**المشروع**	**6**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	6
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	7
دال –	التكاليف والتمويل	10
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	13
واو –	التنظيم والإدارة	14
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	15
طاء –	الأثر البيئي	16
ياء –	السمات الابتكارية	17
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني – التمويل السابق للصندوق

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي

6 IV. QUANTITATIVE INPUTS, TARGETS AND KEY PROJECT FACTORS

الرابع – المدخلات الكمية والأهداف وأهم عناصر المشروع

7 V. SUMMARY COST AND FINANCING TABLE

الخامس – جدول موجز التكاليف والتمويل

8 VI. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

السادس – التنظيم والإدارة

11 VII. ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS

السابع – التحليل الاقتصادي والمالي

13 VIII. EXPERIENCE OF MRMP-I AND DESIGN IMPLICATIONS FOR MRMP-II

الثامن – تجربة المرحلة الأولى من المشروع، وتأثير تصميمها على المرحلة الثانية منه.

معادلات العملة

وحدة العملة	=	الجنيه المصري
1.00 دولار أمريكي	=	4.63 جنيه مصري
1.00 جنيه مصري	=	0.21 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر
1 فدان	=	0.42 هكتار
1 هكتار	=	2.38 فدان

السنة المالية

لحكومة جمهورية مصر العربية

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

خريطة منطقة المشروع

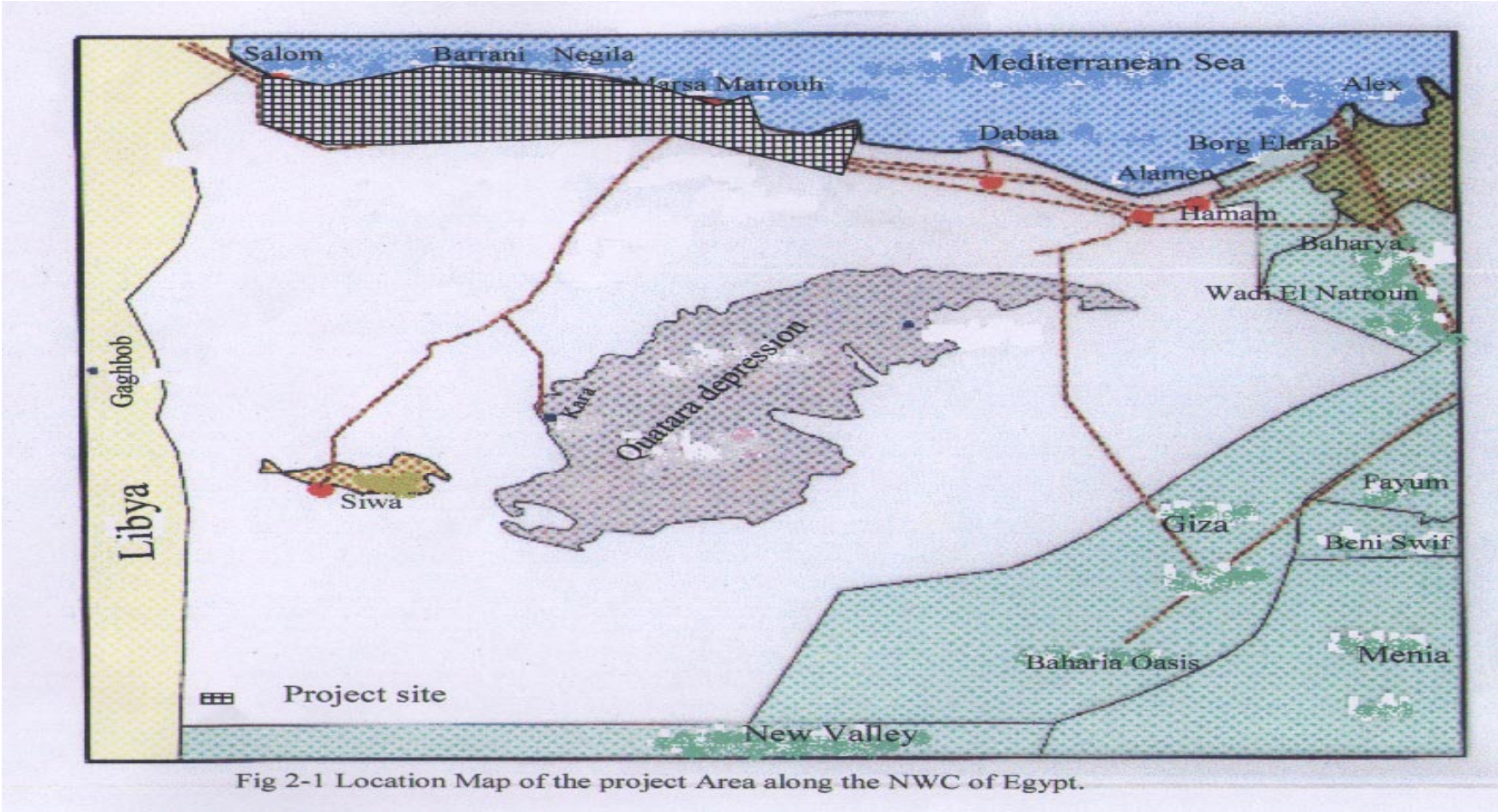

Fig 2-1 Location Map of the project Area along the NWC of Egypt.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية مصر العربية

مشروع إدارة موارد مطروح – المرحلة الثانية

مجمل القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية مصر العربية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
التكلفة الكلية للمشروع:	44.8 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	9.60 مليون دولار أمريكي تقريبا
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
الجهات المشتركة في التمويل:	المرفق العالمي للبيئة البنك الدولي
قيمة التمويل المشترك:	المرفق العالمي للبيئة: 5.2 مليون دولار أمريكي البنك الدولي: 12.2 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	المرفق العالمي للبيئة: منحة البنك الدولي: شروط البنك الدولي العادية
مساهمة المقترض:	10.4 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	البنك الدولي
المؤسسة المتعاونة:	البنك الدولي

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ ينتظر أن تستفيد 000 13 أسرة تقريبا تعيش تحت خط الفقر استفادة مباشرة من الأنشطة الاستثمارية في هذا المشروع الذي يمثل المرحلة الثانية من مشروع البنك الدولي بنفس الاسم. وهناك نحو 000 22 أسرة (منها 000 9 أسرة استفادت من مشروع البنك الدولي) سيحق لها الاستفادة من تمديد الخدمات، وتحسين التكنولوجيا، والاستثمارات الأخرى الموجهة نحو المجتمعات المحلية. وفي الوقت الذي توجه فيه أنشطة المشروع نحو الرجال والنساء معا، فإن بعض العناصر ستركز تركيزا كاملا على ما يقرب من 300 8 امرأة.

لماذا هم فقراء؟ تتميز منطقة المشروع وبالهشاشة الشديدة لقاعدة الموارد فيها، وقلة الأمطار وعدم انتظامها، بالإضافة إلى حالات الجفاف المتكررة. ولكن البدو من سكان المنطقة كانوا يتحكمون بصورة تقليدية في الموارد الطبيعية لهذه المنطقة دون استنزافها، وذلك بفضل حركة قطعان الماشية طبقا لنظام الترحال الذي يعيشون في ظله. ومع استقرار البدو، تحول ما كان من قبل نظاما رعويا متوازنا إيكولوجيا إلى نظام زراعي مستقر غير قابل للاستدامة. وقد أدى الضغط المتزايد من جانب البشر والحيوانات على السواء إلى إحداث خلل في النظام الإيكولوجي، وخلق دائرة مفرغة من تدهور الموارد والفقر الريفي أصبحت تهدد التنوع البيولوجي وتزيد من الأخطار البيئية. والأرجح أن يكون ذلك قد حدث بسبب عدم وجود نهج مستدام لإدارة الموارد. كما أن هناك نقص في بحوث الأقلمة التي تسعى إلى إحداث تكامل بين مثل هذه البحوث والتنمية ووضع خطط لملاءمة نظم الإنتاج التقليدية شبه البدوية وبين طريقة حياة البدو المستقرة الآن.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ أوضح مشروع البنك الدولي أنه يمكن زيادة الفرص الزراعية بتجميع المياه، ووقف أو تغيير اتجاه التدهور السريع للموارد عن طريق مبادرات تشاركية لإدارة الموارد الطبيعية تستخدم الهياكل التنظيمية الاجتماعية الموجودة بالفعل. ونتيجة لهذه الإجراءات، حدث تقدم ملموس في معالجة نقص المياه، وأدت الأساليب التكنولوجية الزراعية إلى زيادة ملموسة في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني واستخدام التربة والموارد المائية بصورة أكثر استدامة، مما أسفر في نهاية الأمر عن زيادة دخل المجتمعات المحلية والأسر المشاركة في المشروع. ومع ذلك، ونظرا لنقص الأموال، فلم يتسنى الوصول لأكثر من 50% من الأسر الموجودة في منطقة المشروع. وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى مرحلة ثانية تستفيد من الإنجازات التي تحققت من قبل وتوصل فوائد المشروع إلى هذا القسم من السكان الذي لم يستفد منه حتى الآن.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيواصل المشروع تركيزه على ثلاثة نهج تشاركية، هي: خطط عمل المجتمعات المحلية، ونهج نظام زراعي للبحوث ونقل التكنولوجيا، ونهج التخطيط المتكامل لمستجمعات المياه من أجل إدارة الموارد، على أن توضع هذه النهج وتختبر في ظل مشروع البنك الدولي. وبناء على النجاح الذي تحقق حتى الآن، ستكون الاستراتيجية التي ينطوي عليها المشروع هي الاستفادة الكاملة من الهياكل الاجتماعية القائمة بالفعل وتشجيع السكان المحليين على القيام بمبادرات وأن يحشدوا صفوفهم في مجموعات من أجل المشاركة في عملية التنمية. أما الهدف العام للمشروع فهو تخفيف وطأة الفقر عن طريق وضع معايير واضحة لاختيار المستفيدين، وذلك بمشاركة المجتمعات المحلية.

حجم المشروع وتمويله المشترك – تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بأسعار شهر أكتوبر/تشرين الأول 2002 – بنحو 44.8 مليون دولار أمريكي على امتداد فترة ست سنوات. ويقدر التمويل الذي سيقدمه الصندوق بمبلغ 12.7 مليون دولار

أمريكي، أي 28.3% من التكاليف الإجمالية للمشروع. وسيقدم البنك الدولي 12.2 مليون دولار أمريكي (27.2%) والمرفق العالمي للبيئة 5.2 مليون دولار أمريكي (11.5%) وحكومة مصر 10.3 مليون دولار أمريكي (23.1%) والمستفيدون مبلغ 4.4 مليون دولار أمريكي (9.8%).

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية مصر العربية
من أجل
مشروع إدارة موارد مطروح – المرحلة الثانية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية مصر العربية بما قيمته 9.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 12.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط متوسطة، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع إدارة موارد مطروح – المرحلة الثانية. ويكون أجل القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى البنك الدولي إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - مصر هي أكبر بلدان الشرق الأوسط من حيث عدد السكان، ويحتل اقتصادها المرتبة الثانية في هذا الإقليم. ويقدر تعداد عام 2000 عدد السكان بنحو 65 مليون نسمة. ويعيش 95% من السكان فوق 4% فقط من أراضي مصر. وقد بدأ المعدل السنوي لنمو السكان في التراجع في السنوات الأخيرة، حتى وصل إلى أقل من 2 في المائة.

2 - قامت الحكومة المصرية بسلسلة من الإصلاحات في منتصف الثمانينات، اتبعت فيها سياسات لتحويل الاقتصاد الذي كان أقرب إلى اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد مفتوح موجه نحو السوق. وبدأ تأثير التطبيق التدريجي لمجموعة مناسبة من السياسات المالية والنقدية يحدث أثره في الكثير من عمليات الحكومة. ففي عام 1999، وصل العجز في الميزانية إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة انخفاض أسعار النفط وهبوط حصيلة من السياحة. وإذا كانت الحكومة قد عدلت معدل النمو التقديري في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 1996–2000 ليصبح 5%، فإن ذلك يظل يمثل زيادة ملموسة عن المستوى الذي كان عليه في 1994، وهو 2 في المائة. وتشير التوقعات بالنسبة للفترة 2001–2005 إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون في حدود 6 في المائة. وقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 050 1 دولارا أمريكيا في 1994–1995 إلى 500 1 دولار أمريكي في عام 2000.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

3 - وانخفض معدل التضخم من 16% في 1995 إلى 3% في عام 2000. وتقدر عائدات التصدير في عام 1999-2000 بنحو 6.4 مليار دولار أمريكي، بينما تقدر الواردات بنحو 17.9 مليار دولار أمريكي، ويقدر العجز الكلي في الحساب الجاري بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي. وتملك مصر احتياطات كافية من النقد الأجنبي، تقدر بأكثر من 14 مليار دولار أمريكي، مع ديون خارجية تصل في مجموعها إلى نحو 32 مليار دولار أمريكي (بيانات عام 1999). ويقترب مجموع القوة العاملة من 18 مليون نسمة، منهم 8% تقريبا عاطلين عن العمل.

4 - يشكل القطاع الزراعي أهمية بالغة للاقتصاد المصري، حيث يعمل فيه قرابة 30% من الأيدي العاملة في مصر، بالإضافة إلى أنه يمثل 20% من تجارة الصادرات. وتقتصر الزراعة في مصر على وادي النيل والدلتا، وعلى بعض الأراضي الصحراوية المتاخمة التي تم استصلاحها مؤخرا (الأراضي الجديدة). وتتسم الزراعة بصغر مساحة الحيازات، حيث تقل مساحة نصف المزارع تقريبا عن فدان واحد، في الوقت الذي يملك فيه 84% من صغار المزارعين 50% من مجموع المساحات المزروعة فقط. والأراضي المزروعة أما أنها مملوكة لأصحابها، أو مستأجرة أو تزرع بالمشاركة في المحصول. وتفتيت الحيازات مسألة شائعة، وإن كان التأجير يلعب دورا في تجميع الحيازات المفتتة. والتربة في وادي النيل تتميز بخصوبتها وبتوافر مياه الري مما يشجع على زراعتها طوال السنة. فجميع الأراضي تقريبا تزرع بمحصولين، الأمر الذي يجعل كثافتها المحصولية تقترب من 200 في المائة. ورغم أن غلة "الأراضي القديمة" من أعلى الغلات في العالم بالنسبة للعديد من محاصيل الحبوب والمحاصيل البستانية، فإن مصر تظل واحدة من بلدان العجز الغذائي، حيث تستورد 40% تقريبا من احتياجاتها الغذائية. ومع ذلك فإنها تتمتع بميزة نسبية في عدد من محاصيل التصدير، وبدأت بالفعل في زيادة المساحات المخصصة لمحاصيل التصدير (القطن والأرز والفاكهة والخضر والزهور).

5 - والعقبة الرئيسية أمام التنمية الزراعية في مصر هي ضرورة توفير مياه الري رغم عدم وجود أي أمطار تقريبا. فالسكان محاصرون في 4% من المساحة الكلية، مع انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية من 0.51 فدان إلى 0.13 فدان خلال المائة سنة الأخيرة، وهو ما يفسر اهتمام مصر دائما باستصلاح أراضي جديدة. ويعود استصلاح الأراضي حديثا إلى 200 سنة، عندما قفزت المساحات المروية من 2 مليون فدان في القرن الثامن عشر إلى 5 ملايين فدان في القرن العشرين. وكان التركيز في البداية على التربة الطينية في وادي النيل والدلتا. لكن الحكومة بدأت برنامجا جديدا لتوسيع الأراضي في الخمسينات من القرن العشرين، مع زيادة التركيز على استصلاح الأراضي الصحراوية. وكان هدف الحكومة هو استصلاح ما يقرب من 4.3 مليون فدان بحلول عام 2017، منها 2.5 مليون فدان ستكون صالحة للزراعة.

6 - ومنذ منتصف السبعينات، حقق القطاع الزراعي نموا بنسبة 2% تقريبا سنويا، ولو أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 29% إلى 17 في المائة. ومع ذلك، ونظرا لإمكانيات هذا القطاع، فقد شرعت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عام 1987 في برنامج واسع للاستصلاح، شمل إلغاء نظم تخصيص الأراضي لمحاصيل معينة وحصص التوريد، وإلغاء دعم الأسمدة والأعلاف، وتشجيع القطاع الخاص، ورفع إيجارات الأراضي، وخصخصة شركات الإنتاج الزراعي الحكومية، وتحرير أسعار المنتجات الزراعية. وقد حدثت زيادة في إنتاج العديد

مـــن المحاصـــيل، حيث أثبت المزارعون استجابتهم الفائقة للتكنولوجيا الجديدة وللحوافز السعرية. ونتيجة لذلك أصبح قطاع الزراعة الآن واحدا من أكثر القطاعات تحررا وتقدما في الاقتصاد المصري.

7 - تتفق الاستراتيجية الزراعية المصرية مع الارتباط المتزايد لمصر بالاقتصاد العالمي. وقد حدث ذلك بالتركيز على زيادة النمو الزراعي عن طريق "التوسع الأفقي" للمساحات المزروعة، "والتوسع العامودي" بفضل تحسين أساليب الـــزراعة، وتحسين الغلات، وتعديل التركيب المحصولي بالاتجاه نحو إنتاج محاصيل بستانية وإنتاج حيواني ذي قيمة مـــرتفعة. والمنـــتظر أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية الكلية، وربما إلى توفير المزيد من فرص العمل، وزيادة حجم الصـــادرات، وإحـــداث زيـــادة ملموســـة فـــي دخل سكان الريف وتخفيف وطأة الفقر، بفضل دخول أعداد كبيرة من المزارعيـــن مـــن ذوي الدخل المنخفض ضمن عملية التمويل. وسوف تحقق مصر هدفها بزيادة معدل النمو الزراعي ليصـــل إلـــى أعلى مستوى له بين البلدان سريعة النمو ذات الدخل المتوسط (4-6%) من خلال: (i) استغلال إمكانيات الـــبلد الكبيرة لاستصلاح أراضي جديدة؛ (ii) زيادة غلة المحاصيل التقليدية؛ (iii) تشجيع إنتاج محاصيل بستانية عالية القيمة؛ (iv) زيادة الإنتاج الحيواني، بالاستفادة من الميزة النسبية للمنطقة في إنتاج محاصيل البرسيم والأعلاف الصيفية الخضراء لتغذية الماشية في المزارع الصغيرة.

8 - قامـــت مصـــر بعدد من الإجراءات التي تكفل الصيانة الجيدة لمواردها الطبيعية، بإصدارها قانونين لصيانة التـــنوع البيولوجي، هما القانون رقم 102 لسنة 1983 بإقامة المحميات الطبيعية، والقانون 4 لسنة 1994 الخاص بالبيئة، واســـتكمال الدراســـة المعنية بالتنوع البيولوجي في 1996، واستكمال الدراسة الوطنية عن التنوع البيولوجي وإصدار الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل الخاصة بها في 1998. والهدف الاستراتيجي الأساسي للحكومة هو ضـــمان حســـن إدارة وحمايـــة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. وتتخذ الحكومة عددا من الإجراءات مثل تعزيز المؤسسات، وبناء القدرات، وإثارة الوعي، وشن حملات لتشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث، وذلك لدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية وخطط العمل الخاصة بها.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة[2]

9 - يمكن تلخيص أهم الدروس التي خرج بها الصندوق من عملياته في مصر خلال العشرين عاما الماضية على الوجه التالي:

(أ) **تعقيد التصميم**: الصعوبات التي تفرضها النظم البيروقراطية والصعوبات في التنسيق بين الوزارات والوكـــالات توحـــي بضـــرورة أن تكون المشروعات بسيطة في تصميمها، وأن تكون لها أهدافها الواضـــحة، مـــع ترتيـــبات جيدة لتحديد المستفيدين، وتركيز جغرافي دقيق، وإجراءات ومسؤوليات محددة تحديدا جيدا بالنسبة للتنفيذ.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الثاني.

(ب) **إدارة الـــري بالمشـــاركة**: يدرك المزارعون أن توفير المياه بصورة متسقة وموثوق بها هو العامل الرئيســـي في نجاح الزراعة. وبهذه الطريقة، بدؤا يؤمنون بصورة متزايدة بضرورة وجود جمعيات للمنتفعين بالمياه وبأنه يمكن أن يكون لهم دور فعال في تمثيل حقوق المزارعين وفي إدارة عمليات الري الزراعية. ولا بد أن تستفيد المشروعات من جمعيات المنتفعين بالمياه وأمثالها من المجموعات التشاركية، كوسائل للتمكين والتنفيذ.

(جـ) **الائـــتمان**: بإمكـــان المشـــروعات أن تقوم بدور حفاز ومبتكر في توفير الائتمان. فشروط مشاركة المؤسســـات المالية ووسطاء التمويل لا بد أن تضمن الالتزام التام والطويل الأجل لهذه المؤسسات. وينبغـــي أن تكون العقود محددة بوضوح، ولا بد أن تكون هناك مكافآت مالية كافية للمؤسسات التي توفر الائتمان لأي مبادرات في المستقبل.

(د) **قضـــايا الجنســـين والتنمية**: الحساسية الثقافية الموجودة في مجتمعات الأراضي الجديدة تحتاج إلى مـــرونة في تقديم الإرشاد الزراعي والتدريب والخدمات الأخرى، بحيث تصل هذه الخدمات بالفعل إلـــى النساء لكي يشاركن بعد ذلك في أنشطة المشروع، سواء بمفردهن أو في مجموعات مختلطة، بحسب الظروف والمعتقدات المحلية.

(هـ) **الـــنهج متعدد الوجوه**: من غير المحتمل أن تكفي الزراعة وحدها لضمان دخل كاف للأسرة، وأن تحفـــز تنمـــية اقتصـــادية واسعة في مناطق التعمير. ولذا ينبغي إيلاء اهتمام بتشجيع المشروعات الصـــغيرة غـــير الزراعـــية والخدمية وتلك التي تتم بعيدا عن المزارع، والتي يمكن أن تساعد في تحسين فرص العمل، وزيادة الدخل وخلق مشروعات جديدة، وتساهم في تخفيف مشكلات التسويق.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع مصر

10 - **سياســـات مصـــر مـــن أجل استئصال الفقر** – باستخدام خط فقر مرجعي هو 260 جنيها مصريا للأسرة في المـــناطق الحضرية و203 جنيهات مصرية للأسرة في المناطق الريفية شهريا، أشارت التقديرات في عام 1998 إلى أن 27% من السكان، أي ما يقرب من 16 مليون نسمة يعيشون في ظل الفقر. ويعيش ثلثا الفقراء تقريبا في الريف. وأشار *تقريـــر التنمية البشرية عن مصر* إلى أن الفقر كان ينتشر في 1996/1995 بنسبة 34% في محافظات الحضر بينما كان يـــتراوح في محافظات الريف بين 48% في الوجه البحري و60% في الوجه القبلي. وتبين من *التقدير التشاركي للفقر فـــي مصـــر*، وهو التقدير الذي أجري بمشاركة الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية ودائرة التنمية الدولية (المملكة المـــتحدة) أن الفقـــراء أنفســـهم ينظرون إلى الفقر باعتباره مسألة أكبر من مجرد الحرمان المالي. فالفقر يشمل أيضا الوضع الاجتماعي، والسيطرة على الأصول مثل الأرض، والحصول على المسكن، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وإمكانية الفوز بوسيلة معيشة مضمونة. وهناك إحساس قوي لدى الفقراء في مصر بأن الفقر يولد الفقر.

11 - وطـــبقا لما دار في اجتماعات المجموعة الاستشارية الأخيرة الخاصة بمصر (4–6 فبراير/شباط 2002)، فإن إمكانيات تحقيق مصر لأهداف التنمية الدولية حتى عام 2015 هي إمكانيات طيبة. ومع ذلك فإن هناك مجالين يستحقان

اهتماما خاصا، وهما: **(i)** تخفيض عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى النصف؛ **(ii)** المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وقد عبرت الحكومة عن هدفها الكبير في الخطة العشرينية التي تغطي الفترة من 1997 إلى 2017، وهو تحقيق معدل تنمية بقيادة القطاع الخاص بنسبة تتراوح بين 7.0% و7.5%، وهو المعدل الذي سيخلق فرص عمل كثيرة ويقلل من معدلات الفقر.

12 - **أنشطة استئصال الفقر التي يضطلع بها المانحون الرئيسيون الآخرون** – نفذ عدد من المشروعات بمساعدة من الجهات المانحة في المناطق البعلية من مصر خلال السنوات العشر الأخيرة. وكان لبرنامج الأغذية العالمي نشاط في المناطق البعلية منذ عام 1977، وكانت له أهدافه المحددة وهي تيسير توطين البدو من خلال مشروعات بنظام الغذاء مقابل العمل لإقامة خزانات مياه، وسدود، ومزارع فاكهة، ومنازل بتكاليف زهيدة، وإقامة حظائر للحيوانات وطرق فرعية. وطوال السنوات الست الأخيرة، كانت المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي تنفذ بالتنسيق مع مشروع إدارة الموارد في مطروح الذي ينفذه البنك الدولي. كما قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي دعمها لمشروع رائد بدأ في عام 1988 لوضع نهج جديدة للأنشطة المدرة للدخل في الريف مع تركيز خاص على أنشطة تنمية المرأة. وفي أوائل التسعينات، كان هناك مشروع ممول من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بإدخال نظم للري وأساليب للزراعة الحديثة بعد إجراء تجارب على التربة وإقامة منشآت لحفظ المياه في منطقة الوديان والمراعي. وهناك مشروع آخر تشترك فيه منظمة العمل الدولية مع الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية لدعم التعاونيات وتدريب المدربات، وهو المشروع الذي أنشأ مركزا للتدريب في منطقة المشروع.

13 - **علاقات المشروع باستراتيجية الصندوق في مصر** – حددت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لمصر التي صدرت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2000 استراتيجية جديدة للصندوق، أي إحداث تآزر بين خصوصية الصندوق من حيث مساعدته للفقراء لكي يساعدوا أنفسهم، وبين إطار التخطيط والتنفيذ الذي وضعته الحكومة لتخفيف الفقر الريفي وتحقيق تقدم اجتماعي من خلال عملية تشاركية. وبناء على ذلك، فإن الاهتمام الرئيسي للمشروع هو تحقيق الاستدامة من خلال تبني الاعتماد على الذات وتشجيع المجتمعات المحلية على تملك عملية التنمية. وسوف يتحقق ذلك من خلال تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التخطيط لأنشطتهم المتعلقة بالتنمية، وإدارة هذه الأنشطة وتنفيذها ورصدها، بما يضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي في صنع القرار، وإقامة مؤسسات محلية قادرة على ضمان استدامة الأنشطة الإنمائية للمشروع والمحافظة على قوة دفعة باتجاه التنمية من خلال مبادراتهم التي تتجاوز فترة تنفيذ المشروع. أما المؤسسات المحلية الناشئة التي أقيمت في إطار مشروع إدارة الموارد في مطروح – المرحلة الأولى، فسوف تسجل بصورة قانونية كمنظمات قائمة على المجتمع المحلي. أما المشروع الجديد (إدارة الموارد في مطروح – المرحلة الثانية) فسوف يركز على إقامة شراكات تعاونية تتضافر فيها التزامات المزارعين/المجتمع المحلي مع الحصول على موارد المشروع. وضمانا لدخول الفقراء ضمن الفئات المستهدفة، فإن المجتمعات المحلية ستكون مسؤولة عن وضع المعايير اللازمة لتحديد الأسر المحرومة في إطار مجتمعاتها وانتقاء المستفيدين. وسيكون هناك اهتمام مركز بتنمية المرأة عن طريق ضمان مشاركتها في جميع عمليات صنع القرار في المجتمع المحلي. كما سيكون هناك تركيز كبير على قضايا البيئة، بتمويل من المرفق العالمي للبيئة. وسوف يتحقق ذلك لضمان حماية المناطق التي تتميز بثراء تنويعها البيولوجي، عن طريق إقامة مناطق محمية ومراعاة الجوانب البيئية في جميع أنشطة المشروع من أجل خلق تآزر بين الحماية والتنمية.

الجزء الثاني- المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

14 - تقع منطقة المشروع ضمن محافظة مطروح، وهي جزء من الساحل الشمالي الغربي في مصر، وهي تمتد على طول الساحل الشمالي الغربي في مصر لمسافة 500 كيلومتر من الإسكندرية باتجاه الغرب حتى الحدود مع الجماهيرية العربية الليبية، ويحدها شمالا البحر المتوسط وجنوبا الصحراء الكبرى. وسيستمر المشروع في تركيزه على المنطقة التي كان يغطيها مشروع إدارة الموارد في مرحلته الأولى، والتي تمتد لمسافة 320 كيلومتر على طول الساحل الشمالي من رأس الحكمة شرقا إلى السلوم غربا على الحدود الليبية، بعمق يتراوح بين 60 و70 كيلومتر إلى الداخل. وتبلغ مساحة الأراضي غير المسكونة من محافظة مطروح أكثر من 80% من مساحة المحافظة. وتعتمد الزراعة هناك على مياه الأمطار. وتتراوح كمية الأمطار السنوية بين 50 ملليمتر 150 ملليمتر.

15 - استفادت 000 9 أسرة تقريبا من مشروع إدارة الموارد في مطروح في مرحلته الأولى . وتضم المجموعة المستفيدة الأساسية من المشروع الجديد 000 13 أسرة لم تتلقى مساعدات في المرحلة الأولى من المشروع. ومع ذلك، فإن جميع الأسر المسجلة ضمن المشروع سواء في مرحلته الأولى أو الثانية (يبلغ مجموعها 000 22 أسرة) ستستحق الحصول على المشورة الإرشادية والتكنولوجيا المحسنة، بينما سيستفيد جميع أفراد المجتمع المحلي من الاستثمارات على مستوى المجتمع المحلي في الطرق الفرعية، ووحدات إدارة المراعي المشاع، والمراكز الاجتماعية، وبرامج محو الأمية، وبرامج الخدمات الصحية والتوعية البيئية، وغيرها. وستحصل المجموعة المستهدفة الأساسية على استثمارات على مستوى الأسرة في جوانب مثل إقامة الخزانات والسدود، ومزارع شجيرات الأعلاف، وغيرها. ولكي يتحقق الوصول إلى أشد الأسر فقرا، لا بد للمشروع من أن يزيد من اهتمامه بالأراضي الداخلية، حيث تعيش أغلبية هذه الأسر. أما الأسر التي تعيش فوق خط الفقر فلا تنطبق عليها شروط استحقاق الاستثمارات الخاصة والاستثمارات على مستوى الأسرة. وإذا كانت أنشطة المشروع ستوجه إلى الرجال والنساء على السواء، فإن عددا من الأنشطة المعينة ستركز تركيزا كاملا على النساء، مثل برامج محو الأمية، وصناعة السجاد، والحدائق المنزلية، واستخلاص الزيت، وعدد آخر من الأنشطة المدرة للدخل. وسوف تستفيد أكثر من 300 8 امرأة من هذا المشروع.

باء – أهداف المشروع ونطاقه[3]

16 - أوضحت المرحلة الأولى من المشروع أنه من الممكن زيادة الفرص الزراعية بتجميع المياه وبوقف أو تحويل التدهور السريع للموارد عن طريق مبادرات تشاركية لإدارة الموارد الطبيعية تستخدم المؤسسات الاجتماعية القائمة. كما أرسى هذا المشروع الأساس لإطار سليم لإدارة الموارد الطبيعية في منطقة الساحل الشمالي الغربي. ولكن الكثير من المبادرات المبتكرة في هذا المشروع مازالت في بدايتها، ومازال الأمر بحاجة إلى مزيد من الوقت لتدعيم الخبرات ومواصلة تطويرها ولتحويل المشاركة إلى اعتماد على الذات سواء بضمان الاستمرارية أو لإقامة مؤسسات مجتمعية

[3] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الثالث.

قـــادرة على إدارة مواردها. وقد حدث تقدم ملموس في تجربة النهج التشاركي وسط بيئة صعبة لقطاع اجتماعي قبلي محـــافظ، وفي كسب ثقة السكان البدو. ومع ذلك فإن طرق تثبيت العملية التشاركية بقوة في تركيبة المجتمع المحلي لم تتحدد بعد. وسوف تضمن استمرارية المرحلة الأولى للمشروع من خلال هذا المشروع الجديد أن يتحقق التأثير الكامل، وأن تصل فوائد الأنشطة السابقة إلى تلك الفئة من السكان التي لم تستفد منها حتى الآن.

17 - كانت المرحلة الأولى من برنامج إدارة الموارد في مطروح تعتبر مشروعا لإدارة الموارد الطبيعية في المقام الأول، بيـــنما ســـيكون الهـــدف الأساسي للمرحلة الثانية من المشروع هو تحسين مستوى معيشة سكان الريف الأكثر حـــرمانا، والمســـاهمة في تخفيف وطأة الفقر عن طريق صيانة الموارد الطبيعية المتاحة وإحيائها واستخدامها بصورة مســـتدامة. ولهـــذا الغرض، سيسعى المشروع إلى تحقيق ما يلي: (i) مساعدة المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والفقـــراء، علـــى تنظـــيم أنفســـهم للمشـــاركة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية بالاعتماد على المجتمعات المحلية؛ (ii) مســـاعدة المجتمعات المحلية على صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وإحيائها واستخدامها بصورة مستدامة وإدارتها، من خلال إيجاد آليات مؤسسية مناسبة تعتمد على المجتمعات المحلية؛ (iii) تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني لصغار الحائزين على أسس مستدامة، وتشجيع الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل القائمة على الطلب، والتي تستهدف النساء فـــي المقـــام الأول، وتتـــيح فـــرص أكثر للحصول على الخدمات التقنية والمالية والتجارية وعلى الارتباط بالسوق؛ (iv) تحسين فرص الدخول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

جيم - عناصر المشروع

18 - ســـيتمحور المشـــروع حـــول ستة عناصر أساسية هي: تنمية المجتمعات المحلية، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعـــية، ودعـــم الأنشـــطة المدرة للدخل، والطرق الريفية، وتمويل المشروعات الصغيرة/الاعتماد المتجدد، وإدارة المشروع.

تنمية المجتمع المحلي

19 - **بناء قدرات المجتمع المحلي**: سيقدم الدعم من أجل مساعدة المجتمعات المحلية على تحديد أولويات احتياجاتها فـــي مجال التنمية، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمعات المحلية ككل؛ بمواصلة تطوير نهج التخطيط التشاركية التي بدأت في ظل المرحلة الأولى من المشروع، وتعزيز قدرة هذه المجتمعات على إدارة عملية التنمية فيها. ولهـــذا الغـــرض، فإن المشروع سوف يوفر التدريب لممثلي المجتمعات المحلية (*المندوبون*) ولأفراد المجتمع المحلي لتمكيـــنهم من التعلم من التجربة بإنشاء منظمات تعتمد على المجتمع المحلي في المنطقة. كما سيوفر المشروع موظفين (أخصائيون في تنمية المجتمعات المحلية، وميسرون للمشروع) لتيسير الحوار المبدئي مع أفراد المجتمعات المحلية إلى أن يكتســـب المندوبون والمجتمعات المحلية المهارات والخبرات الكافية. وسيعمل المشروع – بدعم من المرفق العالمي للبيئة – إلى تحسين وعي المجتمعات المحلية واهتمامها بقضايا البيئة العالمية، بتمويل برنامج للتوعية البيئية، واستكماله بإشراك المجتمعات المحلية في صيانة الأنواع.

20 - **تعزيز القدرة الإنمائية للمرأة** – ستسعى الأنشطة المدرجة تحت هذا العنصر الفرعي إلى ضمان إدماج المرأة في عمليات التخطيط التشاركية المجتمعية، وتلبية احتياجاتها واهتماماتها الخاصة. وسوف يشمل ذلك برنامجا لمحو الأمية، والتعليم الأساسي للبنات، والقيام بحملات للتوعية الصحية والبيئية. وسيقوم تنفيذ برنامج تنمية المرأة على اتفاقيات تعاقدية بين المشروع وبين الرجال والنساء من أفراد المجتمعات المحلية (حيث أن دعم الرجال يعتبر شرطا أساسيا). وستقوم وحدة تمايز الجنسين بوضع قائمة بشروط ومعايير كل نشاط منتظر في برنامج المرأة، فالمعايير ستستخدم في اختيار المستفيدين (أفرادا أو جماعات) في كل نشاط، والاتفاقيات العامة مع المجتمعات المحلية، واتفاقيات شكلية خاصة بكل نشاط. وفي مرحلة التخطيط، سيكون هناك تركيز على التكامل بين أنشطة التخطيط للأسرة والمجتمع المحلي وبين الأنشطة الموجهة نحو النساء بالذات. وبهذه الطريقة، ستشتمل عملية التشخيص التشاركي على دراسة اهتمامات النساء والفتيات بهدف زيادة الوعي بقضايا التمايز بين الجنسين بين الرجال في المجتمعات المحلية. وسيتم إبلاغ الرجال والنساء بالأدوار والمسؤوليات الجديدة *للمندوبين* العاملين في المشروع. وسوف يكفل ذلك فهما وموقفا افضل من جانب مجموعات المجتمعات المحلية لاحتياجات النساء عند تخصيص الموارد، كما أنه سيسمح للنساء بالتعبير عن وجهات نظرهن فيما يتعلق بأولويات الاستثمارات على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وفي اختيار *المندوبين*. وسوف تعقد اجتماعات منفصلة لإعطاء معلومات ولإثارة الوعي مع الرجال والنساء من أفراد المجتمعات المحلية. وإذا كان المشروع سوف يوجه إلى الرجال والنساء على السواء، فإن بعض الأنشطة ستتركز بأكملها على النساء (300 8 امرأة تقريبا).

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

21 - **إدارة موارد الأراضي والمياه** – ستتم معالجة المشكلة الرئيسية لنقص المياه عن طريق برنامج رئيسي لتجميع المياه وتخزينها وإدارة مستجمعاتها.وسيتم تنفيذ هذا العنصر استنادا إلى ما يتحقق من نجاح في طرق جمع المياه وتخزينها وفي إقامة البنية الأساسية، مع استراتيجية شاملة لإدارة تجمعات المياه. وستتم حماية المناطق العليا لتجميع المياه – بتمويل من المرفق العالمي للبيئة – بالإجراءات لتجميع مستجمعات المياه الصغيرة، وإقامة مصدات للرياح لمنع تآكل التربة، وتجديد مناطق الرعي. وسوف يقدم الدعم للبحوث التطبيقية بهدف معرفة معامل تدفق مياه السيح، ولدراسة طرق استخدام المياه.

22 - **إدارة المراعي** – الهدف من هذا العنصر الفرعي هو وضع استراتيجية لاستخدام الموارد المجتمعية بصورة مستدامة عن طريق نهج تعتمد على المجتمع المحلي لاستخدام المراعي وإحيائها. وسوف تعمل الأنشطة على إدارة الغطاء الخضري للمراعي وأعداد القطعان التي سترعى فيها، بناء على تشكيل وحدات تجريبية لإدارة الرعي. والفكرة من وراء ذلك هي تشجيع حركة القطعان الكبيرة التي كانت تحدث في الماضي، بتقسيم الأراضي الخاضعة للمشروع إلى عدة مساحات ترعى فيها الحيوانات على أساس دوري، من أجل إعطاء الغطاء النباتي فرصة للنمو من جديد. وستترك القرارات المتعلقة بالنسبة لهذه الموضوعات (حجم القطعان، وعدد المشاركين، وفترة الرعي، ... الخ) إلى مجموعات الرعاة، بحسب مدى تدهور الأراضي والمشكلات الاجتماعية، وخبرتهم، وقدرتهم الإدارية. وستدخل الجوانب المتعلقة بالتنوع البيولوجي أنشطة إدارة المراعي، بدعم من المرفق العالمي للبيئة. وسوف يمول هذا المرفق

البحوث التطبيقية والأنشطة الإرشادية المتعلقة بتقدير الموارد الرعوية ورصدها، والنهوض بالموارد الوراثية، وتقييم تكنولوجيات إحياء المراعي، وافضل الطرق لاستخدام الشجيرات العلفية المزروعة.

23 - **صيانة التنوع البيولوجي** – سيكون هناك تركيز أكبر على صيانة التنوع البيولوجي والإدارة البيئية المتكاملة في ظل هذا العنصر الفرعي، الذي سيمول بمنحة من الصندوق العالمي للبيئة.

دعم الأنشطة المدرة للدخل

24 - **الخدمات الزراعية والحيوانية** – الهدف الرئيسي لهذا العنصر الفرعي هو نشر التكنولوجيات التي تبنتها المرحلة الأولى من هذا المشروع، والتي تتيح أكبر فرصة لتحسين النظم الزراعية الحالية بأقل التكاليف والمخاطر. وسوف يشجع المشروع زيادة مشاركة المزارعين مع جهود مضاعفة لتقديم خدمات إرشادية جديدة تعتمد على المجتمع المحلي، من خلال تدريب ميسر واحد (وكيل) عن كل مجتمع محلي. وسيتم اختيار هؤلاء الوكلاء بمعرفة أفراد المجتمع المحلي لكي يقدموا المشورة في مجال الزراعة وليكونوا حلقة الاتصال مع مراكز الدعم في المناطق الفرعية، فيما يتعلق بالدعم التقني.

25 - **الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية** – والهدف هنا هو زيادة وتنويع دخل الأسرة الريفية، عن طريق تنمية الأنشطة الأسرية أو الأنشطة المنزلية للصناعات الزراعية، (إنتاج اللوز المقشور، والتين المجفف، والزيتون المخلل) وصناعات البدو اليدوية التقليدية. وسوف يدعم المشروع إدخال تحسينات على الإنتاج الزراعي والحيواني، بتوفير الخدمات الإرشادية التشاركية، ونقل التكنولوجيا، والبحوث التطبيقية بناء على طلب المزارعين، مع تشجيع الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل (لمساعدة النساء على زيادة دخل أسرهن في المقام الأول).

الطرق الريفية

26 - بناءً على طلب المجتمعات المحلية، سيقوم المشروع بشق 100 كيلومتر من الطرق الفرعية الأسفلتية. ونظرا للطلب الشديد المتوقع على شق الطرق، فسوف توضع معايير مشددة لاختيار مواقع هذه الطرق تراعي توصيلها بالأسواق، والاحتياجات الاجتماعية، وعدد السكان المستفيدين منها، والفاعلية التكاليفية لها، الخ. والمنتظر أن تساهم المجتمعات المحلية في تكاليف هذه الطرق بتوفير عمالة طوعية توازي 10% على الأقل من التكاليف الإجمالية لهذا النشاط، وكذلك توفير عمالة إضافية غير ماهرة يتولى المشروع سداد أجورها.

تمويل المشروعات الريفية الصغيرة/الاعتماد المتجدد

27 - كانت المرحلة الأولى من المشروع تدير اعتمادا صغير متجددا. وسعيا وراء ضمان الاستمرارية، وافقت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على تجربة خطة مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة. وسوف يقيم مقدمو القروض الصغيرة المتنقلين بصفة مبدئية في مراكز الدعم في المناطق الفرعية، في الوقت الذي سيقدم فيه التجار المحليون قروضا عينية. وسيوفر المشروع اعتمادا متجددا لبدء عملية الإقراض، بتمويل دعم عمليات التدريب وتشكيل مجموعة من مقدمي القروض الصغيرة المحترفين في منطقة المشروع.

إدارة المشروع

28 - سيقوم المشروع بتمويل الموظفين، والمقر، والمعدات، المركبات، وتنمية قدرات الموظفين، والمساعدات التقنية، ونظم الرصد والتقييم اللازمة لإدارة المشروع بكفاءة وفعالية. وسوف توجه المساعدة التقنية نحو زيادة قدرات العاملين في مجال الرصد والتقييم.

دال - التكاليف والتمويل[4]

29 - تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع خلال سنواته الست، بأسعار أكتوبر/تشرين الأول 2002 وبما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية والضرائب والرسوم، بنحو 44.8 مليون دولار أمريكي. ويحتوي الجدول 1 على مجمل تكاليف المشروع بحسب عناصره. وتستأثر أنشطة تنمية المجتمع المحلي بنسبة 19% من التكاليف الأساسية للمشروع، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بنسبة 46%، ودعم الأنشطة المدرة للدخل (أنشطة الزراعة والانتاج الحيواني والأنشطة غير الزراعية) بنسة 11%، والطرق الريفية بنسبة 8%، والاعتماد المتجدد لتمويل المشروعات الريفية الصغيرة بنسبة 9%، وإدارة المشروع بنسبة 7%، والطوارئ المادية والسعرية بنسبة 11%؛ وتمثل التكاليف الاستثمارية 79.1% بينما تمثل التكاليف المتكررة 20.9 في المائة.

30 - سيمول المشروع بصورة مشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمي، والحكومة المصرية، ومساهمات من المستفيدين. وسيمول قرض الصندوق البالغ 12.7 مليون دولار أمريكي ما يقرب من 28.3% من التكاليف الاجمالية للمشروع، وأهمها الأنشطة المتعلقة بإدارة الأراضي وموارد المياه، وإدارة المراعي، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل، وتمويل المشروعات الريفية الصغيرة/الاعتماد المتجدد. بينما سيقدم البنك الدولي مبلغ 12.2 مليون دولار أمريكي، توجه أساسا لدعم الأشغال المدنية والتدريب والمساعدة التقنية، وسد احتياجات المشروع من المركبات والمعدات، وعنصر تمويل المشروعات الريفية الصغيرة/الاعتماد المتجدد. وسيساهم المرفق العالمي للبيئة بمبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي، والحكومة بمبلغ 10.4 مليون دولار أمريكي. وستمول هذه المساهمة الأخيرة 87.3% من المرتبات والعلاوات، وهو ما يتفق بشكل عام مع ترتيبات التمويل في المرحلة الأولى من المشروع. وبإضافة مساهمة المستفيدين، فإن هذا المدى سيغطي بالكامل تكاليف صيانة الطرق التي سيبنيها المشروع. وتبلغ مساهمة المستفيدين 4.4 مليون دولار أمريكي (9.8%) في شكل عمل طوعي وتوفير مواد محلية لبناء وصيانة منشآت تجميع المياه، والمراكز الاجتماعية، والطرق الجديدة، المساهمة بحصة في الأنشطة المدرة للدخل الممولة من القرض، وتقديم الدعم المالي لقادة المجتمع المحلي. ويبين الجدول 2 خطة تمويل المشروع.

[4] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الخامس.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بالدولارات الأمريكية)

	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تنمية المجتمع المحلي					
1 – بناء قدرات المجتمع المحلي	3 073 246	644 034	3 717 280	17	9
2 –اتعزيز القدرة الائتمانية للمرأة	3 011 079	891 825	3 902 904	23	10
المجموع الفرعي	**6 084 325**	**1 535 859**	**7 620 184**	**20**	**19**
باء – الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية					
1 – إدارة الأراضي وموارد المياه	11 963 726	1 480 257	13 443 983	11	33
2 – إدارة المراعي	1 022 817	655 394	1 678 211	39	4
3 – صيانة التنوع البيولوجي	1 809 039	1 507 625	3 316 664	45	8
المجموع الفرعي	**14 795 582**	**3 643 276**	**18 438 858**	**20**	**46**
جيم – دعم الأنشطة المدرة للدخل					
1 – الخدمات الزراعية والبيطرية	2 639 489	617 864	3 257 353	19	8
2 – الأنشطة الانتاجية خارج المزرعة	1 258 848	108 922	1 367 770	8	3
المجموع الفرعي	**3 898 337**	**726 786**	**4 625 123**	**16**	**11**
دال – الطرق الريفية	**2 899 472**	**524 873**	**3 424 345**	**15**	**8**
هاء – تمويل المشروعات الريفية الصغيرة/الصندوق المتجدد	**3 479 646**	**118 584**	**3 598 230**	**3**	**9**
واو – إدارة المشروع	**2 007 938**	**732 199**	**2 740 137**	**27**	**7**
مجموع التكاليف الأساسية	**33 165 300**	**7 281 577**	**40 446 878**	**18**	**100**
الطوارئ المادية	1 721 573	318 941	2 040 514	16	5
الطوارئ السعرية	1 934 095	414 431	2 348 527	18	6
التكاليف الكلية للمشروع	**36 820 968**	**8 014 950**	**44 835 918**	**18**	**111**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بالدولارات الأمريكية)

	الحكومة		مرفق البيئة العالمي		المستفيدون		البنك الدولي		الصندوق		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
الف – تنمية المجتمع المحلي															
1 – بناء قدرات المجتمع المحلي	1 996 657	52.0	117 806	3.1	36 047	0.9	1 689 602	44.0	-	-	3 840 112	8.6	689 606	3 113 169	37 337
2 – تعزيز القدرة الائتمانية للمرأة	1 366 700	31.3	276 350	6.3	819 035	18.7	1 909 340	43.7	-	-	4 371 425	9.7	993 988	2 948 166	429 271
المجموع الفرعي	**3 363 357**	**41.0**	**394 156**	**4.8**	**855 082**	**10.4**	3 598 942	43.8	-	-	8 211 537	18.3	1 683 594	6 061 335	466 608
باء – الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية															
1 – إدارة الأراضي وموارد المياه	1 625 438	10.4	269 945	1.7	3 151 278	20.1	337 458	2.2	10 285 703	65.6	15 669 822	34.9	1 713 669	13 320 895	635 257
2 – إدارة المراعي	347 801	19.4	554 266	30.9	-	-	728 660	40.7	160 652	9.0	1 791 379	4.0	693 138	1 006 018	92 223
3 – صيانة التنوع البيولوجي	394 381	11.0	3 194 564	89.0	-	-	-	-	-	-	3 588 945	8.0	1 609 853	1 822 704	156 389
المجموع الفرعي	**2 367 620**	**11.2**	**4 018 775**	**19.1**	**3 151 278**	**15.0**	**1 066 118**	**5.1**	**10 446 355**	**49.6**	**21 050 147**	**46.9**	**4 016 661**	**16 149 617**	883 869
جيم – دعم الأنشطة المدرة للدخل															
1 – الخدمات الزراعية والبيطرية	1 695 787	48.4	196 983	5.6	39 809	1.1	1 572 359	44.9	-	-	3 504 938	7.8	669 321	2 701 668	133 950
2 – الأنشطة الانتاجية خارج المزرعة	38 448	2.7	559 978	38.7	-	-	569 569	39.3	279 989	19.3	1 447 984	3.2	119 122	1 290 414	38 448
المجموع الفرعي	**1 734 234**	**35.0**	**756 961**	**15.3**	**39 809**	**0.8**	**2 141 928**	**43.2**	**279 989**	**5.7**	**4 952 922**	**11.0**	**788 443**	**3 992 082**	**172 397**
دال – الطرق الريفية	**705 884**	**17.5**	-	-	**338 945**	**8.4**	**2 999 662**	**74.2**	-	-	**4 044 492**	**9.0**	**620 276**	**2 959 099**	**465 117**
هاء – تمويل المشروعات الريفية الصغيرة/الصندوق المتجدد	**7 925**	**0.2**	-	-	-	-	**1 650 582**	**45.4**	**1 975 490**	**54.4**	**3 633 997**	**8.1**	**126 806**	**3 499 266**	**7 925**
واو – إدارة المشروع	**2 182 885**	**74.2**	-	-	-	-	**759 938**	**25.8**	-	-	**2 942 824**	**6.6**	**779 170**	**2 051 298**	**112 356**
مجموع المصروفات	**10 361 907**	**23.1**	**5 169 893**	**11.5**	**4 385 114**	**9.8**	**12 217 171**	**27.2**	**12 701 834**	**28.3**	**44 835 918**	**100.0**	**8 014 950**	**34 712 696**	**2 108 272**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

31 - **التوريد** – سيتم التوريد طبقا للمبادئ التوجيهية في البنك الدولي. وبالنسبة للمعدات والمواد، سيتم تجميعها بقدر الإمكان للاستفادة من أفضل الأسعار المعروضة.

32 - ستشكل الأشغال المدنية بندا كبيرا من مصروفات المشروع. فسوف يخصص 13.47 مليون دولار أمريكي تقريبا لمنشآت إدارة المياه، منها 10.10 مليون دولار أمريكي تمول من قرض الصندوق. وهذه الاستثمارات تحتاج أساسا لعمالة كثيفة، بالإضافة إلى أن الأشغال ستكون في أماكن متفرقة. وسوف تفوض المسؤولية عن إقامة خزانات المياه والسدود في الأراضي "الخاصة" إلى المستفيدين، الذين سيتحملون مسؤولية استخدام عمالة ماهرة وتأجير الآلات اللازمة، طبقا للتفاهم مع وحدة تنسيق المشروع وموافقتها. وسوف تبرم العقود بواسطة وحدة تنسيق المشروع أو بمعرفة المجتمعات المحلية فيما يتعلق ببناء منشآت إدارة المياه في الأراضي المشاع. وستكون الأشغال صغيرة وفي أماكن مختلفة. والعقود الخاصة بهذه الأشغال، والتي قيمتها 000 50 دولار أمريكي أو أقل، ستنفذ بالأمر المباشر، بشرط الحصول على عروض من ثلاثة مصادر على الأقل. وهناك مصادر كافية للتوريد في منطقة المشروع تسمح بالشراء بالأمر المباشر. كما ستتم عمليات الشراء المباشر بالنسبة للسلع والمواد التي تقل قيمتها عن 10.000 دولار أمريكي. وسيطبق ذلك على المواد اللازمة لإدارة المراعي، وأغلبها شراء شاتلات من المشاتل المحلية في منطقة المشروع. كما ستتم عمليات توريد السلع الممولة من برامج الائتمان بإجراءات الأمر المباشر، عندما يتم تقديم الائتمان بصورة عينية. أما المستلزمات الممولة من القروض النقدية فسوف تشترى من التجار المحليين.

33 - **الصرف** – سيتم الصرف من قرض الصندوق البالغ 12.7 مليون دولار أمريكي وقرض البنك الدولي البالغ 12.2 مليون دولار أمريكي على امتداد فترة ست سنوات. وسيتم الصرف بمعرفة الصندوق مقابل كشوفات إنفاق معتمدة، فيما عدا العقود التي تزيد قيمتها على 50 ألف دولار أمريكي، والتي تحتاج طلبات صرفها إلى مستندات كاملة. وسوف تحتفظ وحدة تنسيق المشروع بكشوفات الإنفاق، على أن تضعها المؤسسة المتعاونة (البنك الدولي) تحت تصرف المراجعين وبعثات الاشراف.

34 - **الحسابات** – ستفتح وحدة تنسيق المشروع حسابا منفصلا بالقيد المزدوج، وتحتفظ بكشوفات مالية لكل مصدر من مصادر تمويل المشروع. وسيحتفظ بالسجلات المالية للإنفاق التي تمر عبر وحدة تنسيق المشروع طبقا للأساليب الحكومية التي يرتضيها الصندوق/البنك الدولي. وإن كان لا بد من الاحتفاظ بهذه السجلات بطريقة تسهل إصدار الكشوفات المالية بالصورة التي يطلبها الصندوق، والبنك الدولي، والمرفق العالمي للبيئة، وبما يتفق وطلبات الحكومة. وسيتولى المراقب المالي إصدار كشوفات ربع سنوية مجمعة لحسابات المشروع، ورفعها إلى كل من الصندوق والبنك الدولي.

35 - **المراجعة** – ستتم مراجعة حسابات المشروع سنويا بمعرفة مكتب للمراجعة يرتضيه الصندوق/البنك الدولي. وسوف يبدي المراجع الخارجي رأيه المستقل في كل حساب فيما يتعلق بآلية التمويل، واستخدام موارد الصندوق، والالتزام بقواعد التوريد. وسوف تقدم وحدة تنسيق المشروع الكشوفات المالية السنوية للمراجعة خلال شهرين من

نهاية كل سنة مالية. وسوف ترفع نسخ معتمدة من الكشوفات المالية المراجعة إلى كل من البنك الدولي والصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية الخاصة بها.

واو – التنظيم والإدارة[5]

36 - ستسير ترتيبات إدارة المشروع في أغلبها بحسب الهياكل التي أقامتها المرحلة الأولى من المشروع، مع مراعاة قضايا الاستدامة، والحاجة إلى ضمان دعم كافي في المستقبل للمحافظة على التنمية في منطقة المشروع، ومواصلة تطويرها. وسوف تتحمل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المسؤولية القطرية العامة عن المشروع، الذي سيستمر تنفيذه تحت توجيه لجنة التنسيق الوطنية برئاسة المنسق القطري الذي ستعينه الوزارة. وسيتم تشكيل لجنة التنسيق بطريقة تكفل دعم المستويات العليا في الجهات الحكومية ذات الصلة.

37 - ستضم لجنة التنسيق الوطنية في عضويتها رئيس قطاع التمويل الدولي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومستشار قانوني يعينه مجلس الدولة في مصر، والأمين العام لمحافظة مطروح، ليمثل إدارة شؤون البيئة، وممثل عن المجلس الوطني للبحوث الزراعية. وستكون مهمة اللجنة هي تقديم المشورة بشأن قضايا السياسات والاستراتيجيات التي تتسق واهتمامات البرنامج الوطني، وتيسير ودعم أعمال فريق إدارة المشروع، ورصد أدائه. كما أنها ستوافق رسميا على خطط العمل والميزانية السنوية للمشروع (وتتلقى بعد ذلك تقارير عنها). وستجتمع لجنة التنسيق الوطنية مرتين في السنة، ومن المستحسن أن يكون ذلك في أعقاب تلقيها لتقارير بعثة الإشراف، بحيث تستطيع أن تناقش النتائج التي تتوصل إليها البعثة وأن تحل أي مشكلات قد تظهر. وستتولى وحدة تنسيق المشروع عمليات التنسيق الخاصة بتنفيذ أنشطة المشروع.

38 - وستكون وحدة الرصد والتقييم مسؤولة عن رصد سير العمل في المشروع من الناحيتين المادية والمالية، وعن عمل تحليل متعمق وإعطاء التفصيلات المتعلقة بتنفيذ المشروع وأدائه. وستقوم عمليات رصد المشروع الشاملة على أساس الإطار المنطقي (الذيل الثالث) وعلى برنامج العمل والميزانية السنوية. وستكون الفترة الأساسية للقياس هي ستة شهور، وسيكون الرصد موجها نحو الأعمال تيسيرا لصنع القرار. ولهذا السبب، لابد أن تكون البيانات التي سيتم رصدها حساسة لأي تغييرات خلال الفترات القصيرة نسبيا، حتى يمكن لإدارة المشروع القيام بأعمال المتابعة أو اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

39 - وستتخذ إدارة تأثير المشروع عدة أشكال باستخدام عدد من أدوات التقييم، مثل التقارير المرحلية عن المشروع، وتقدير المستفيدين لأداء الاستثمارات وفعاليتها في معالجة المسائل التي تهمهم، ونتائج حلقات العمل التي تعقد من أجل الاستعراض السنوي للمشروع، وتقرير المستفيدين عن تقدير آثار المشروع، والتقارير الأخرى عن أي دراسات خاصة قد يطلبها المشروع (مثل المسح الدائم لنقاط الاتصال، ودراسة الحالة).

[5] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل السادس.

زاي – المبررات الاقتصادية[6]

40 - من بين الفوائد الملموسة للمشروع، زيادة الدخل الزراعي الصافي من الزراعة والإنتاج الحيواني، وتقليل تكاليف توصيل المياه إلى المناطق الريفية، وزيادة خصوبة التربة بالحد من تآكلها، وزيادة مياه الري. أما الفوائد غير الملموسة فتشمل تلك المرتبطة بتعزيز المجتمعات المحلية وزيادة القدرات الإنمائية للمرأة، ومساندة الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل، وتطوير عمليات التسويق، وشق الطرق، وصيانة التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع، وأنشطة امتصاص الكربون. وقد أضيفت التكاليف الكلية لأنشطة دعم المشروع إلى تكاليف النموذج الزراعي بغرض التحليل الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، فإن معدل العائد الداخلي المتوقع يصل إلى 12%، أما سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية فهي مضمونة بفعل تحسين القدرة على تجميع المياه في المقام الأول، وهو ما سيسمح بزيادة المساحات المزروعة بالبساتين، وإلى تحسين إنتاجية المحاصيل والإنتاج الحيواني على السواء. أما إذا استبعدنا التكاليف التي لا تساهم بصورة مباشرة في الفوائد الملموسة، مثل إدارة المشروع، واعتماد مبادرات التنمية، وصيانة التنوع البيولوجي، فإن معدل العائد الداخلي يرتفع إلى 14 في المائة. ويشير تحليل الحساسية إلى أن معدلات السحب يمكن أن تؤثر بصورة ملموسة على العائد الاقتصادي. وفي مشروع يعتمد على الطلب، يصبح ذلك مؤشرا واضحا على ضرورة بذل جهد ملموس لضمان مشاركة المجتمع المحلي. وسوف يزيد دخل المزارع بنسبة لا تقل عن 29% في نماذج المزارع المعتمدة على زراعة الشعير والإنتاج الحيواني، وبحد أقصى 89% في نماذج المزارع القائمة على المحاصيل الجديدة والإنتاج الحيواني (الذيل السابع). كما أن غلات الزراعات الجديدة ستزيد هي الأخرى نتيجة إجراءات صيانة التربة والمياه، لاسيما في المناطق التي يرتفع فيها معدل الرشح.

حاء – المخاطر

41 - قد تطفح مواقف الحكومة السابقة تجاه الرخاء على إدارة المشروع، لتقوض بذلك محاولات جعل المجتمعات المحلية تعتمد على نفسها بصورة جوهرية. ولكن تصميم المشروع تم بصورة تقلل من هذا الخطر، بتدريب الموظفين والمزارعين – بما في ذلك الجولات الدراسية في الخارج – لتعريفهم بأفضل الأساليب المتعلقة بالاعتماد على الذات والمبادرة من جانب المجتمعات المحلية.

42 - سيعتمد نجاح النهج الجديد لإدارة المراعي بالاعتماد على المجتمع المحلي اعتمادا كبيرا على قدرة هذا المجتمع على فرض قواعد اجتماعية وإقرار النظام. وهو ما لا يحدث الآن. ولذا سيقدم المشروع دعمه إلى المجتمعات المحلية عن طريق إثارة الوعي وتدريب هذه المجتمعات على حل نزاعاتها، كما سيكون موظفو المشروع جاهزون للمساعدة في الوساطة.

43 - في مجتمع تعتبر فيه الثروة الحيوانية مصدرا للمكانة الاجتماعية والاحترام، يظل هناك دائما خطر من أن تفشل التدخلات لزيادة الموارد العلفية بفعل المزارعين الذين يزيدون من أعداد قطعانهم. وسيسعى المشروع إلى التقليل من هذا الخطر، من خلال التدريب على المخاطر البيئية والتدخلات التعويضية لزيادة إنتاجية الحيوانات عن طريق

[6] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الرابع والذيل السابع.

تحسين تغذيتها، ورعايتها البيطرية، وتحسين صفاتها الوراثية لإقناع المزارعين بأنه من الأفضل تربية أعداد قليلة من الحيوانات، ولكنها أكثر إنتاجية.

44 - ان تقديم تسهيلات ائتمانية في بيئات معرضة للجفاف، يحمل في طياته مخاطر بالنسبة للمزارعين الذين ليست لديهم سوى احتياطيات ضئيلة. وسيسعى المشروع إلى التقليل من هذه المخاطر بالاقتصار في تقديم القروض على المزارعين الذين يستطيعون تحمل المخاطر، مع حماية المزارعين من ذوي المواقف الاقتصادية الضعيفة بتقديم مساعدات لهم في شكل منح لتمكينهم من الأخذ بتكنولوجيات محسنة.

45 - سيسعى المشروع إلى إعطاء المرأة صوتا أعلى بإشراكها في عمليات التخطيط وصنع القرار عن طريق إثارة وعي المجتمعات المحلية. ومع ذلك، فإن التقاليد الثقافية قد تكون من القوة بحيث تحول دون ذلك.

طاء – الأثر البيئي

46 - من المتوقع أن يكون للمشروع تأثيرات وفوائد إيجابية على البيئة. فتجميع المياه وأساليب إدارة مستجمعات المياه لن تقلل من تآكل التربة الذي تحدثه مياه السيح فحسب، بل وسيساعد في إيجاد تربة أكثر استقرارا وأكثر إنتاجية في المناطق التي تستخدم في أغلبها لزراعة المحاصيل البستانية. وسوف تضيف هذه المحاصيل الشجرية إلى عملية النتح الطبيعية لامتصاص الكربون، وهي أمور حيوية لاستقرار المناخ وتحسين الظروف الأيكولوجية على المدى الطويل. وقد استخدمت أساليب جمع المياه وصيانة هذه المياه والتربة (مثل إقامة الخزانات ومصدات الرياح والسدود الصغيرة، الخ) في المرحلة الأولى من هذا المشروع، ولم يكن لها أي آثار ضارة. وقد وضعت مبادئ توجيهية لبناء منشآت لتجميع المياه وإدارة النزاعات عند تصميم المشروع، وذلك من خلال نهج ينطوي على قدر كبير من المشاركة في جميع الأنشطة.

47 - وبالنسبة لأنشطة الإنتاج الحيواني وتحسين المراعي بالذات، فقد صممت بصورة خاصة، لا لمجرد وقف التدهور الذي يحدث الآن، بل لإعادة قاعدة الموارد الطبيعية إلى ما كانت عليه من قبل تقريبا، والمساهمة بالتالي في الحد من تآكل التربة، وزيادة عملية امتصاص الكربون، وزيادة التنوع الوراثي النباتي، وتنوع الأصناف، وتحسين إمدادات الأعلاف وزيادة كمياتها. كما أن تزويد النساء بمواقد الغاز سوف يقلل من تدهور المراعي الذي يحدث الآن بسبب نزع الشجيرات من جذورها. أما النهج الشامل للمشاركة فسيكون بمثابة قاعدة لزيادة الفهم والوعي بالقضايا البيئية.

48 - أما إنشاء الطرق الأسفلتية فسوف تكون له فوائد إيجابية على البيئة، حيث سيمنع تدمير الغطاء النباتي وترك سطح التربة معرضا للرياح التي تسبب تآكل هذا السطح. ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء الطرق قد يحول دون تدفق مياه السيح السطحية، مما يقلل من المياه التي تتجه نحو ري مزارع التين والزيتون، في الوقت الذي تزيد من تآكل التربة بسبب سرعة جريان المياه الحبيسة عندما تجد لها منفذا في نهاية الأمر. ولكن هذه المخاطر ستقل بإقامة منشآت صرف تحت الطرق الأسفلتية مثل البرابخ وغيرها.

ياء – السمات الابتكارية

49 - يحتوي هذا المشروع على العديد من السمات الابتكارية التي تتناسب مع الخطوط العريضة لاستراتيجيات الصندوق والبنك الدولي. فهو يقترح إعطاء المجتمعات المحلية مسؤوليات أكبر، وتعزيز دور المؤسسات المجتمعية في تخطيط أنشطة التنمية وإدارتها، الأمر الذي لن يجعل عملية التخطيط والتنفيذ للمشروعات تتم بطريقة تشاركية فحسب، بل ويشجع الاعتماد على الذات. وقد طبق المشروع نهجا في تخطيطه وتنفيذه موجه بقدر كبير نحو العمليات، ويتسم بالمرونة ويلبي طلبات المجتمع المحلي، وذلك من أجل ضمان إرتباط أنشطته باحتياجات وتطلعات المجموعات المقصودة.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

50 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية مصر العربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

51 - وجمهورية مصر العربية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

52 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

53 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مصر العربية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين وستمائة ألف (9 600 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 مارس/آذار 2023، وأن يتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 5 ديسمبر/كانون الأول 2002)

1 - تعتزم حكومة جمهورية مصر العربية (الحكومة) الحصول من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك) على قرض (قرض البنك) تعادل قيمته حوالي اثنا عشر مليون وثلاثة مائة وخمسين ألف دولار أمريكي (000 350 12) للمشاركة في تمويل المشروع بالشروط والأوضاع التي ستحدد في اتفاقية (اتفاقية قرض البنك) بين الحكومة والبنك.

2 - تعتزم الحكومة الحصول من موارد حساب أمانة المرفق العالمي للبيئة على منحة (منحة حساب أمانة المرفق العالمي للبيئة) تعادل قيمتها خمسة ملايين ومائة وسبعين ألف دولار أمريكي (000 170 5) للمشاركة في تمويل المشروع بالشروط والأوضاع التي ستحدد في اتفاقية (اتفاقية منحة المرفق العالمي للبيئة) بين الحكومة والمرفق.

3 - تقوم الحكومة بإتاحة حصيلة القرض لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ولكل طرف آخر في المشروع بما يتفق مع خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية وذلك لتنفيذ المشروع.

4 - تقدم الحكومة للصندوق نسخة من خطة تنفيذ المشروع يتم إعدادها بما يتفق مع اتفاقية قرض البنك. وستقوم خطة تنفيذ المشروع هذه بما يلي: (أ) تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل وكالة من الوكالات المعنية بتنفيذ المشروع؛ (ب) وضع الجدول الزمني للإجراءات المطلوب تنفيذها بموجب المشروع؛ (جـ) تحديد الإجراءات المستخدمة لرصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف المشروع؛ (د) وضع تفاصيل خطة إدارة الشؤون البيئية؛ (هـ) وضع تفاصيل دليل المبادئ التوجيهية البيئية؛ (و) وضع المبادئ التي تحكم إشراك المجتمعات المحلية في صيانة التنوع البيولوجي وإدارة الموارد في منطقة المشروع.

5 - تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بفتح حساب اعتماد متجدد في مصرف تجاري يتم فيه إيداع جميع الأموال المستلمة كسداد للقروض الفرعية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة التي يمولها القرض. وتقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتشكيل مجلس أمناء لهذا الاعتماد المتجدد، على النحو الذي يرتضيه الصندوق.

6 - يتم تسليم القروض عينا من خلال اتفاقية القروض الفرعية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة بين الحكومة ووحدة تنسيق المشروع/مقدم الخدمات التقنية والتاجر أو مقدم القروض الصغيرة.

7 - يحق للصندوق أن يعلق، جزئيا أو كليا، حق الحكومة في طلب السحوبات من حساب القرض، إذا ما كان حق الحكومة من السحب من حصيلة قرض البنك أو منحة حساب أمانة المرفق العالمي للبيئة قد علق، أو ألغي، أو أوقف، كليا أو جزئيا.

8 - تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لضمان إدماج المرأة في عملية التخطيط والتنفيذ التشاركيين.

ملحق

9 - لن يتم السحب من القرض لأغراض القروض الفرعية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة ما لم يتم تعيين مقدم الخدمات.

10 - يحدد ما يلي على أنه شروط إضافية مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية قرض المشروع:

(أ) أن يتم فتح حساب المشروع والحساب الخاص والإمساك بهما من قبل الحكومة حسب الأصول.

(ب) أن يتم الإيفاء بكل الشروط المسبقة لنفاذ اتفاقية قرض البنك واتفاقية منحة المرفق العالمي للبيئة.

(جـ) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن وزارة العدل.